

التنظيم القانوني لرفع سعر الفائدة على المستهلك المالي

ايمن إبراهيم قاسم الوريكات¹، علي خالد علي قطيشات²

[DOI:10.15849/ZJJHSS.240330.01](https://doi.org/10.15849/ZJJHSS.240330.01)

تاريخ استلام البحث 2023/08/10

تاريخ قبول البحث 2023/11/26

¹ قسم القانون المقارن، كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

² قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة عمان الاهلية .

* للمراسلة : Lawyer.eman.alwreikat@gmail.com

aliqtaishat@ammanu.edu.jo

الملخص

وضح هذا البحث التنظيم القانوني لرفع سعر الفائدة على المستهلك المالي حيث إن المستهلك هو الطرف الأضعف في عقد القرض البنكي لذلك فإن المستهلك المالي أو العميل أولى في رعاية مصالحه ولا سيما في ميدان رفع سعر الفائدة والأسس القانونية لهذا الرفع في سعر الفائدة في فترة سداد القرض. وتطرق البحث إلى تعريف سعر الفائدة وخصائصها وكذلك أثر تغير سعر الفائدة على المستهلك المالي، ومن ثم تم استعراض موقف القضاء الأردني من رفع سعر الفائدة من خلال استعراض قرارات محكمة التمييز الأردنية وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ضرورة تطرق المشرع الأردني من خلال نص واضح وصريح إلى مدى أحقية البنك في رفع سعر الفائدة من عدمه من خلال قانون البنك المركزي.

الكلمات الدالة: المستهلك المالي، سعر الفائدة، محكمة التمييز، القرض البنكي، المشرع الأردني

Legal Regulation of Raising the Interest Rate on the Financial Consumer

Eman Ibrahim Qasim Alwreikat¹, Ali Khaled Ali Qtaishat²

¹Department of Comparative Law, Faculty of Sheikh Noah El-Qudha for Sharia and Law, The World Islamic Science & Education University, Jordan.

²Department of Privet Law, Faculty of Law, Al-Ahliyya Amman University, Jordan.

Received: 10/08/2023.

Accepted: 26/11/2023.

* Crossponding author: Lawyer.eman.alwreikat@gmail.com
aliqtaishat@ammanu.edu.jo

Abstract

This research clarified the legal regulation of raising the interest rate on the financial consumer, as the consumer is the weaker party in the bank loan contract. Therefore, the financial consumer or the customer has priority in taking care of his interests, especially in the field of raising the interest rate and the legal foundations for this increase in the interest rate during the loan repayment period. It also touched on the legal basis for raising the interest rate. The research aimed to define the interest rate and its characteristics, as well as the impact of changing the interest rate on the financial consumer, and then the position of the Jordanian judiciary on raising the interest rate was reviewed by reviewing the decisions of the Jordanian Court of Cassation. The research concluded with a set of results and recommendations, the most important of which is the necessity of the Jordanian legislator addressing it through a clear and explicit text. To what extent the bank has the right to raise the interest rate or not through the Central Bank Law.

Keywords: Financial consumer, Interest rate, Court of Cassation, Bank loan, Jordanian legislator

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات الاقتصادية التي هزت اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بدايةً من أزمة الكساد العظيم سنة 1929 مروراً بأزمة الاثنتين الأسود 1987 وأزمة أسواق شرق آسيا سنة 1997 وصولاً إلى أزمة سنة 2008 التي كانت مالية في بدايتها ثم تحولت إلى أزمة اقتصادية، إلا أن الأزمة أو الظاهرة التي كانت وما تزال تترك الاقصاديين على اختلاف أفكارهم ونظرياتهم هي ظاهرة التضخم الناتجة عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وعدة أسباب أخرى، وظهرت عدة نظريات لمدارس اقتصادية مفسرة ومعالجة لهذه الظاهرة، كما ظهرت أيضاً عدة مؤشرات وطرق لقياس التضخم.⁽¹⁾

ولسعر الفائدة دور فعال في النشاط الاقتصادي لأي دولة، نظراً للآثار الهامة التي ترتبها في جميع القطاعات الاقتصادية والمالية، إذ تعتبر أسعار الفائدة من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتحكم في الائتمان المصرفي، وبالتالي حجم العرض النقدي الذي يعكس التوجه الاقتصادي في تشجيع الاستثمار أو الحد منه أو كبح جماح التضخم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، إذ تلجأ بعض الدول في سياساتها النقدية مثلاً إلى معدل الفائدة دون مخاطرة وذلك كما حدث مع البنك الفدرالي الأمريكي في أزمة الكساد الكبير، أو إلى معدلات فائدة سالبة وهي سياسة نقدية غير تقليدية يتم اللجوء إليها عندما تبوء جميع محاولات إنعاش الاقتصاد بالفشل في حالات الانكماش الاقتصادي، خصوصاً أن تلك الفترات تشهد قيام الشركات والأفراد بتكديس الأموال عوضاً عن الإنفاق والاستثمار، وكانت بدايتها في البنوك السويسرية في بداية السبعينات لتعزيز قيمة عملتها، كما استعملت في يناير من سنة 2016 عندما فاجأ بنك اليابان الأسواق العالمية عبر اعتماده لأسعار فائدة سالبة للمرة الأولى في تاريخه.⁽²⁾

وتأثير السياسة النقدية يكون من خلال تغيرات أسعار الفائدة، حيث إن منهجية السياسة النقدية تستخدم الأدوات التي ترتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومن ضمنها ظاهرة التضخم وكيفية معالجتها، والمحافظة على المستويات المنخفضة لها، ومن أشهر أدوات السياسة النقدية عمليات إعادة الخصم والقرض وكذلك عمليات السوق المفتوحة.⁽³⁾

وبناء على ما تقدم، ونظراً لأهمية سعر الفائدة والأثر المترتب على تغييره سواء على المستهلك المالي أو في تحديد مدى ربحية البنك، فإنه لا بد من البحث في مفهوم سعر الفائدة وبيان الأثر المترتب على تغييره وذلك في ظل تعليمات البنك المركزي وقرارات محكمة التمييز الأردنية.

(1) ربيع، رجاء (2013)، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، ص12.

(2) غطاس، فاتح (2019)، أثر التضخم على سعر الفائدة "سعر خصم لبنك الجزائر" دراسة قياسية للفترة 1990-2017، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص6.

(3) عناية، غازي حسين (1996)، التضخم المالي، ط2، دار شهاب للنشر، الجزائر، ص9.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في بيان مدى قانونية رفع سعر الفائدة على المستهلك المالي في عقد القرض البنكي بإرادة البنك المنفردة حيث إن قرارات محكمة التمييز الأردنية جاءت متناقضة بين مؤيد ومعارض ولم تضع معياراً لرفع سعر الفائدة.

أسئلة البحث

يتمحور البحث في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم سعر الفائدة؟
2. ما خصائص ونظريات سعر الفائدة؟
3. ما العوامل المؤثرة على سعر الفائدة؟
4. ما أثر تغير سعر الفائدة على المستهلك المالي؟
5. ما مدى أحقية البنك برفع سعر الفائدة؟ وما موقف محكمة التمييز الأردنية من ذلك؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كون موضوع تغير سعر الفائدة وأثره على المستهلك المالي يعد من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها والمعقدة في تحليلها ودراستها، كذلك الاهتمام بتقلبات معدلات التضخم ومدى تأثيرها على سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي الأردني كأداة من أدوات السياسة النقدية للتحكم في العرض النقدي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. التعرف على مفهوم سعر الفائدة.
2. البحث في الخصائص والنظريات المتعلقة بسعر الفائدة.
3. التعرف على العوامل المؤثرة على سعر الفائدة.
4. بيان أثر تغير سعر الفائدة على المستهلك المالي.
5. بيان مدى أحقية البنك برفع سعر الفائدة وموقف محكمة التمييز الأردنية من ذلك ضمن إطار تعليمات البنك المركزي.

نطاق البحث

المملكة الأردنية الهاشمية، تعليمات البنك المركزي، والكثير من الشروحات الفقهية والآراء القانونية وأحكام محكمة التمييز الأردنية.

منهجية البحث

سيتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال بيان أثر تغير سعر الفائدة على المستهلك المالي، بالإضافة إلى أن هذا المنهج يعمل على تحليل النصوص القانونية الواردة في قانون وتعليمات البنك المركزي وقرارات محكمة التمييز الأردنية.

المبحث الأول

ماهية سعر الفائدة

سعت البنوك لرفع أسعار الفائدة الذي يعتبر الأداة النقدية الأبرز لدى كافة البنوك المركزية لمكافحة التضخم، ولبيان أثر رفع سعر الفائدة على المستهلك المالي لا بد من تحديد مفهوم سعر الفائدة من حيث التعريف والخصائص ومن ثم البحث في نظريات سعر الفائدة. وعليه، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف سعر الفائدة وخصائصها

المطلب الثاني: نظريات سعر الفائدة

المطلب الأول

تعريف سعر الفائدة وخصائصها

تعد الفائدة المبلغ من المال الذي يتحصل عليه المقرض من المقترض لقاء التنازل عن مبلغ من المال لفترة زمنية محددة.⁽¹⁾ وللفائدة العديد من الخصائص التي سيتم تناولها من خلال هذا المطلب الذي سيتم تقسيمه إلى فرعين، على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف سعر الفائدة

الفرع الثاني: خصائص سعر الفائدة

الفرع الأول: تعريف سعر الفائدة

أولاً: تعريف سعر الفائدة في اللغة

الفائدة في اللغة تعني "الزيادة تحصل للإنسان، وهي اسم فاعل من قولك: فادت له فائدة فيدا، من باب، باع، والفائدة أيضاً ما استقتد من طريقه مال من ذهب أو فضة، أو مملوك، أو ماشية والجمع الفوائد".⁽²⁾

ثانياً: تعريف سعر الفائدة في الاصطلاح

والفائدة في الاصطلاح تعني "مبلغ يدفع مقابل اقتراض رأس المال ويعبر عنه عادة كمعدل الفائدة أو نسبة مئوية"⁽³⁾

وفي تعريف آخر لها بأنها "ثمن رأس المال النقدي أي بمعنى هي ثمن مبادلة القيمة الآنية بقيمة آجلة أو القيمة الحالية بقيمة مستقبلية وبالتالي فهي عائد الإقراض وكلف الاقتراض".⁽⁴⁾

(1) عواد، حنين قاسم (2021)، تأثير أسعار السلع الأساسية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف على أداء مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية للفترة من 1990-2019، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ص22.

(2) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (2010)، لسان العرب، دار صادر للنشر والتوزيع، لبنان.

(3) البرماوي، راشد (1971)، الموسوعة، دار النهضة العربية، مصر، ص142.

(4) البكري، أنس، والصابي، وليد (2002)، الأسواق المالية، دار المستقبل، الأردن، ص45.

فالفائدة تشمل معنيين عام وخاص، والمعنى العام للفائدة أنها مطلق الزيادة التي تحصل للإنسان من شيء له، فالفائدة ما يترتب على الشيء ويحصل منه من حيث إنها حاصلة منه، أما المعنى الخاص للفائدة فهي الزيادة المستفادة من طريق مال آخر، كالميراث أو الهبة أو العطية.⁽¹⁾

أما فيما يتعلق بتعريف سعر الفائدة، فقد تعددت الآراء الفقهية حول هذا الموضوع، فهناك من عرف سعر الفائدة بأنه " دخل على شكل نسبة مئوية تعطى كعلاوة لإقراض المال".⁽²⁾

وعرف أيضا بأنه " التنازل عن القوة الشرائية في الوقت الحاضر من قبل المقرض كضمان للقرض".⁽³⁾

كما تعددت تعريفات سعر الفائدة عند الاقتصاديين، حيث عرف سعر الفائدة بأنه "معدل الفائدة التي على أساسها يحسب المصرف مقدار الفائدة التي يتقاضاها على قرض لمدة معينة من الزمن، أما سعر الفائدة الحقيقي فيعبر عن القوة الشرائية للفائدة، أي سعر الفائدة مقروناً بمعدل التضخم في البلد".⁽⁴⁾

وعرف أيضا بأنه "ثمن الحصول على السلع أو الموارد الآن بدلا من المستقبل، وبمعنى آخر فإنه يقيس ثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي حتى مع عدم وجود التضخم".⁽⁵⁾

أما سعر الفائدة المصرفية فيعرف بأنه "نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية بالإضافة إلى النسبة التي يقوم بدفعها للإيداعات التي تقوم بها البنوك التجارية سواء أكانت هذه الاستثمارات ليوم واحد أم شهر أم يزيد، وتحدد نسبة الفائدة كنسبة من رأس المال المقترض أو المودع ويتم ضبط أسعار الفائدة التي تمنح للمقترضين من قبل البنوك التجارية عن طريق معدل الفائدة على القروض من البنك المركزي، إذ لا يمكن للبنوك التجارية أن تقرض بمعدل فائدة أقل من المعدل الذي يتقاضاه البنك المركزي منها"⁽⁶⁾

ومن خلال هذه التعريفات لسعر الفائدة، ترى الباحثة أنه يمكن القول بأن سعر الفائدة هو المبلغ المقترض الذي يدفعه المقترض للمقرض من أجل الزمن الذي يتمتع به في استخدام المال المقترض لحين السداد.

الفرع الثاني: خصائص سعر الفائدة

هناك علاقة موجبة بين سعر الفائدة وتجنب المصرف للمخاطر وتغطية التكاليف التشغيلية ونسبة القروض للودائع⁽⁷⁾، غير إن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى التقليل من عمليات الاقتراض بالتالي خفض نسبة

(1) عيد، عادل عبد الفضيل (2011)، نظرية الربح وتطبيقاتها في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، ص60.

(2) ربيع رجاء، مرجع سابق، ص15.

(3) الزيادين، جميل (1999)، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص179.

(4) كراجة، عبد الحليم وآخرون (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص70.

(5) الأمين، عبد الوهاب (2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن، ص34.

(6) الفرخان، أسامة (2002)، محددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص21.

(7) عبد الجواد، إسلام، بلق، أجياد (2023)، محددات صافي هامش الفائدة للمصارف العاملة في فلسطين، مجلة النجاح للأبحاث، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، المجلد 37، العدد 8، ص1566.

السيولة مما يؤدي إلى تقليل نسبة التضخم، أما في حالة انخفاض سعر الفائدة فسيستجبه المستثمرون للاقتراض لزيادة رأس المال والحصول على عائد أكبر من سعر الفائدة.⁽¹⁾

بالإضافة لذلك يتناسب سعر فائدة البنك المركزي مع الحالة الاقتصادية للدولة، فعندما يكون الاقتصاد في حالة ركود يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض نسبة الفائدة مما يشجع البنوك التجارية على الاقتراض وبالتالي تزداد الأموال المتاحة للإقراض سواء للأفراد أو الشركات، مما يؤدي إلى رفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا ما استغلت هذه الأموال في إنشاء مشاريع تنموية واقتصادية، أما في حالة التضخم فيلجأ البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة على البنوك التجارية مما يقلل من رغبتها في الاقتراض وبالتالي تقوم البنوك برفع معدلات الفائدة على قروضها مما يقلل الطلب على النقود وبالتالي تعالج الفجوة التضخمية في الاقتصاد.⁽²⁾

كما أن هناك علاقة بين معدل الفائدة والعديد من العوامل الاقتصادية الأخرى، ومن ذلك أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد التضخم أي أن رفع سعر الفائدة سيدفع بالمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية الزيادة في تكاليف التمويل التي يتحملونها، مما يؤدي إلى رفع مستويات التضخم، وكانت العلاقة تبادلية بمعنى أنه كلما زاد التضخم زاد سعر الفائدة لتعويض المودعين عن انخفاض القوة الشرائية لودائعهم أي انخفاض السعر الحقيقي للفائدة.⁽³⁾

أما عن العلاقة بين معدل الفائدة والنتائج المحلي الإجمالي، فيرى البعض أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع الدخل وارتفاع الدخل قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الأصول المالية مما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة، كما أن ارتفاع الدخل قد يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الأرصدة النقدية وذلك عند توقع عائد أكبر من معدل الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة.⁽⁴⁾

وعليه، فإن سعر الفائدة ويمثل ثمن التخلي عن النقود أو رأس المال، وتستهمله الدولة أداة لضبط الأسواق وتوجيه النشاط الاقتصادي، فأى تغير ولو كان طفيفاً يطرأ عليه يؤثر في حركة الأموال في المجتمع وتوجهات الاستثمار سواء أكان مباشراً على شكل مشروعات أم غير مباشر في الأوراق المالية، إذ تنتقل التغيرات في عرض النقود إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال معدلات الفائدة مما يعد سبباً رئيساً في التركيز عليها في الحكم على السياسة النقدية، فالتغيرات في عرض النقود تحدث بدورها تغيرات في معدلات فائدة الأسواق وحينها تؤثر في قرار شراء العوائل للدور والسيارات وفي قرار الشركات المتعلقة بالأصول والمصانع والمعدات، وبالتالي فهو ثمن مثل أي شيء غيره يتحدد بالعرض والطلب، صغر الفائدة هو المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية، حيث يدفعه المقترض كتكلفة نظير استخدام الأموال المقترضة لفترة زمنية محددة، ويأخذ المقترض كإيراد من القروض التي تمنحها، بحيث إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الإقراض ولذلك يسمى تكلفة الفرصة البديلة.⁽⁵⁾

(1) عجولي، خالد (2009)، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية الراهنة، بحث منشور، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص35.

(2) الفرغان، أسامة، مرجع سابق، ص27.

(3) كراجة، عبد الحليم وآخرون، مرجع سابق، ص78.

(4) عجولي، خالد، مرجع سابق، ص36.

(5) خلف، فليح (2006)، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ص65.

وبناء على ما تقدم، نرى أن سعر الفائدة يختلف تبعاً لاختلاف النمو الاقتصادي والأدوات المالية وإمكانية تسويقها ودرجة مخاطرها، إذ لا يوجد سعر فائدة ثابت وإنما متغير، وظهرت العديد من النظريات لسعر الفائدة وسنقوم بالمطلب التالي ببيانها.

المطلب الثاني

نظريات سعر الفائدة

تعددت النظريات واختلفت في تحديدها لمفهوم سعر الفائدة، وسوف نتناول هذه النظريات ضمن الفروع الآتية:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

تعرف بنظرية الادخار والاستثمار فهي تنطلق من الفكر التقليدي المبني على الادخار والاستثمار اللذين يعتبران دالة للفائدة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية بأن النقود حيادية وأن سعر الفائدة متغير حقيقي ينتج عن تفاعل الطلب على الاستثمار والعرض من الادخار، وأن العلاقة بين الكمية المعروضة وسعر الفائدة علاقة طردية، أما الطلب فيكون محكوماً بالإنتاجية الحدية لرأس المال وتكاليف الإقراض وتكون العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر الفائدة، أي أن سعر الفائدة يعتبر السعر الوحيد الذي يحقق التوازن بين عرض الادخار والطلب على الاستثمار.⁽¹⁾

ويتحدد سعر الفائدة من وجهة نظر أصحاب هذه النظرية في السوق من خلال الطلب على الاستثمار الذي يقبل عليه رجال الأعمال والمنتجون ومن خلال عرض المدخرات الخاصة بالأفراد والعائلات ومؤسسات الأعمال وغيرها، من جهة أخرى حيث يقوم المدخرون بعرض مدخراتهم بينما يقوم المستثمرون بطلبها، وعند سعر التوازن تحصل عملية رضا الطرفين على نسبة الفائدة التي يطلبها المدخرون ويرضى المستثمرون بدفعها.⁽²⁾ ومما يؤخذ على هذه النظرية النظر إلى النقد كأداة ووسيلة للتبادل فقط وأداة لقياس القيم دون إعطاء النقود أهمية كمخزن للقيم أو كأداة لحفظ المدخرات.⁽³⁾

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

يرى أصحاب هذه النظرية بأن الفائدة ثمن النقود، أي ثمن التنازل عن السيولة لذلك فهي تتحدد كأى سلعة أخرى بعرض النقود والطلب عليها أي بكمية النقود وبتفضيل السيولة، ويقصد بعرض النقود هو كمية النقود المعروضة والموجودة في بلد معين، ويشمل جميع وسائل الدفع أي النقود بالمعنى الاقتصادي والنقود المساعدة، والنقود الكتابية، أما الطلب على النقود فيقصد به كمية النقود التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها بشكل نقود (سائلة) ويعبر كينز عن الطلب على النقود بـ (التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة).⁽⁴⁾

(1) فرحان، أسامة، مرجع سابق، ص 31.

(2) بلعزوز، بن علي (2004)، أثر تغيرات سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 20.

(3) سناجلة، باسل العجلوني (2021)، أثر سعر الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص 13.

(4) مصطفى، أحمد فريد (2009)، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 131.

ويمثل سعر الفائدة في الفكر الكينزي أحد المحددات الهامة للاستثمار بالإضافة إلى التوقعات ومعدل العائد على الاستثمار فهو معدل يقترب من كونه خالياً من الخطر يستخدم كمعيار لحساب تكلفة الفرصة البديلة.⁽¹⁾ ويرى كينز أن سعر الفائدة يعمل على تحقيق التعادل بين الطلب على النقود للاحتفاظ بها وبين العرض الكلي للنقود، حيث يفترض كينز أن الادخار غير مستقل عن الاستثمار، إذ إن زيادة الاستثمار مثلاً تعني زيادة التوظيف والدخل ومن ثم زيادة الادخار وعليه فلا يمكن القول بأن سعر الفائدة يتحدد بالتعادل بين الادخار والاستثمار، وقد أبرز كينز مفهوماً آخر للفائدة، حيث بين أن الفائدة ليست عائد الحرمان أو الانتظار، كما حدده الكلاسيكيون إنما تمثل الفائدة عائد تنازل عن السيولة، بمعنى أن سعر الفائدة يعتبر ثمن السيولة.⁽²⁾

الفرع الثالث: النظرية الحديثة فريدمان

يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الفائدة يتحدد بوساطة قوى الادخار والإنتاج فلو أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة لاستطاعت السلطات النقدية أن تدفعه إلى أي مستوى ترغب فيه، وبذلك تربط المدرسة الحديثة سعر الفائدة بالإنتاج أي بالطلب على الاستثمار وظروف الإنتاج في كل دولة، وهذه النظرية تقوم على العديد من الأفكار للنظريات السابقة حيث يؤمن فريدمان بحيادية النقود الكلاسيك، ويقول إن الأصول والنقود المالية الأخرى هي بدائل للعديد من أشكال الثروة كما هي موجودة كينز، كما إن فريدمان آمن بفرضية فيشر التقليدية فقد افترض أن معدل الفائدة الاسمي المتوقع (ir) يعبر عنه بحاصل جمع الفائدة الحقيقية المتوقعة (in) مع التضخم.⁽³⁾ وعليه، ووفقاً لنظرية فريدمان الجديدة فإنه توجد علاقة طردية بين معدل الفائدة الاسمي المتوقع والنتائج المحلي الاسمي المتوقع، ويعتبر عرض النقود متغيراً خارجياً يتم تحديده من قبل السلطة النقدية، حيث يؤثر عرض النقود على الناتج الكلي في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل.⁽⁴⁾

الفرع الرابع : نظرية تفضيل السيولة

يفضل المستثمرون دائماً الأوراق المالية قصيرة الأجل عن الأوراق المالية طويلة الأجل وحتى يتم تشجيعهم على الاحتفاظ بسندات طويلة الأجل ينبغي أن يكون عائد الأوراق المالية طويلة الأجل أعلى من عائد السندات قصيرة الأجل.⁽⁵⁾

ومن وجهة نظر أصحاب هذه النظرية إن أثر التغيرات في العرض النقدي على سعر الفائدة مع بقاء العوامل الأخرى (المتغيرات) على حالها كما يراها فريدمان يسمى بأثر السيولة، حيث إن هذا الأثر مجرد من آثار التغيرات في العرض النقدي، وهو الأثر المباشر للتغير في العرض النقدي على سعر الفائدة، فالتغير في العرض النقدي قد يظهر أثره على متغيرات أخرى مثل (الدخل، الأسعار، التضخم المتوقع)، وهذه المتغيرات قد يظهر لها أثر على سعر الفائدة وتؤدي إلى ارتفاعه، وإن أثر التغير في العرض النقدي على سعر الفائدة يسمى بالأثر المباشر للتغير

(1) عديلة، حاتم أحمد (2021)، صياغة نموذج المشاركة في الربح والخسارة وأثره على النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الجامعة القاسمية للاقتصاد الإسلامي، الإمارات، المجلد 1، العدد 1، ص 96.

(2) بلعوز، بن علي، مرجع سابق، ص 23.

(3) مصطفى، أحمد فريد، مرجع سابق، ص 134.

(4) فرحان، أسامة، مرجع سابق، ص 35.

(5) محمد علي، مصطفى (2021)، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص 14.

في العرض النقدي على سعر الفائدة، وبهذه الحالة نستطيع القول بأن أثر السيولة يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ويعتبر من الآثار المباشرة، أما تأثير العرض النقدي على الدخل والمستوى العام للأسعار والتضخم المتوقع فيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهو من الآثار غير المباشرة.⁽¹⁾

المبحث الثاني

تغير سعر الفائدة وأثره على المستهلك المالي

تتخذ البنوك المركزية وبعد دراستها واقع النمو الاقتصادي الوطني ومؤشرات الاقتصاد العالمي قرارات تهدف إلى خفض وتيرة النمو الاقتصادي الأخذ في الانتعاش، وذلك للتحكم بدرجات نموه ليتوافق مع معدلات النمو السنوية وضمان عدم تسارعها وتجاوز تلك المعدلات بغرض السيطرة على التضخم الذي يجعل من توافر السيولة سببا في خفض قيمتها الشرائية، ولكي تتم السيطرة على السيولة تقوم البنوك برفع معدلات الفائدة بتشجيع الفوائد المالية العالية لإيداعها بالبنوك وأخذ فوائد عليها بنسب مرتفعة نسبيا بعد اتخاذ قرار رفع الفائدة⁽²⁾، لذلك لا بد من بيان الأسباب المؤدية لتغير سعر الفائدة والأثر المترتب على تغير هذا السعر على المستهلك المالي. وعليه، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أسباب تغير سعر الفائدة

المطلب الثاني: أثر تغير سعر الفائدة على المستهلك المالي

المطلب الأول

أسباب تغير سعر الفائدة

تتعد الأسباب والعوامل المؤدية إلى تغير سعر الفائدة وسنبرز أهم هذه الأسباب تباعا:

الفرع الأول: السياسة النقدية

إن السياسة النقدية تؤثر على عرض النقد وعلى الودائع تحت الطلب من خلال ممارسة السلطة النقدية لدورها في تحديد حجم النقود في الاقتصاد فزيادة المعروض النقدي يؤدي لانخفاض معدلات الفائدة بينما قلة المعروض النقدي يؤدي لزيادة معدلات الفائدة⁽³⁾.

وتتبع البنوك أثناء قيامها بالعمليات المصرفية كالإقراض والإيداع سياسية نقدية معينة، بحيث إذا أراد البنك المركزي التوسع في نشاطاته من عمليات الائتمان المصرفي فإنه يلتجئ لهذه السياسة وذلك بتخفيض سعر الفائدة

(1) أبو الفتوح، أحمد (1998)، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 132.

(2) عبد القادر، متولي (2010)، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ص 162.

(3) العشران، ثمار محمود فضل (2023)، أثر معدل الفائدة على التمويل في المصارف الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ص 33.

وتشجيع البنوك العاملة على التوسع في منح القروض، والعكس في حالة كون الأداة الأكثر تأثيراً في سعر الفائدة عندما يخفض التكاليف على اقتراضها عن طريق توسعها في إعادة الخصم، وذلك عبر خفض سعر الخصم وبذلك تزداد قدرة البنوك على الإقراض. (1)

ومن أدوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في ذلك سعر إعادة الخصم للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للاقتصاد، ويمثل السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل خصم الأوراق التجارية والمالية القصيرة الأجل والاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية للحصول على موارد نقدية جديدة لتدعيم احتياطاتها النقدية وزيادة مقدرتها على الائتمان وعادة تلجأ البنوك التجارية إلى إعادة خصم بعض أصولها المالية لدى البنك المركزي بوصفه ملجأً أخيراً للإقراض عندما تكون الحاجة إلى سيولة نقدية لتقديمها كقروض إلى الأفراد والمشروعات. (2)

يستخدم البنك المركزي سياسة سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية من جهة وتحديد كلفة توفير الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف زبائنها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية من جهة أخرى ويجري تحديد سعر إعادة الخصم استناداً إلى السيولة المعروضة والمطلوبة في السوق النقدية، فإذا شعر البنك المركزي بوجود سيولة نقدية تتجاوز المستوى المرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان بشكل يهدد استقرار الأسعار في داخل الاقتصاد، سارع إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية للنقود المتداولة ويتم ذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم أي رفع كلفة القروض أو السيولة التي يقدمها للبنوك التجارية مما يضع قيوداً على قراراتها في خلق الودائع الجديدة ومن ثم ينعكس على رفع سعر الخصم، أي سعر الفائدة التي تفرضها هذه البنوك في السوق النقدية على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية. (3)

وعليه، فإن البنوك التجارية تقوم بنقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والمشروعات عن طريق رفع سعر الفائدة.

كما يعد من أدوات السياسة النقدية أن تتبع البنوك لتغير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وهي وسيلة من وسائل السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزي للسيطرة على نشاط البنوك التجارية وتوجيهها بما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة في البلد، ومن أجل جعل البنوك التجارية قادرة على مواجهة خطر الإفلاس التي قد تتعرض له في حالات احتمال تزايد السحب غير المتوقع، في آن واحد من قبل المودعين، ثم إن هذه الوسيلة تمكن البنك المركزي من تنظيم الائتمان والسيطرة عليه، حيث إن الاحتياطي النقدي القانوني الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية في بداية تأسيسها، يتم تحديده عادة وبحسب القانون إذ لا بد على كل بنك تجاري ومنذ البداية أن يودع نسبة معينة من رأسماله في حساب جار لدى البنك المركزي وعادة هذه النسبة ليست ثابتة، وإنما تتغير بحسب السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي واستناداً إلى الظروف الاقتصادية للبلد. (4)

(1) البكري، أنس، والصافي، وليد، مرجع سابق، ص 67.

(2) الدليمي، عوض فاضل إسماعيل (1990)، النقود والبنوك، جامعة بغداد، العراق، ص 80.

(3) يونس، محمود ومبارك، عبد النعيم (2003)، النقود وأعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 54.

(4) الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، مرجع سابق، ص 83.

وترى الباحثة أن البنوك ومن خلال قيامها بأعمالها المصرفية ومنح الائتمان إلى الأفراد والشركات وغيرها تتأثر بنسب الاحتياطي النقدي للبنك المركزي، وهذا الأمر يرتبط بسعر الفائدة ويؤدي إلى تغييره إما بزيادته أو بانخفاضه وفقاً للظروف الاقتصادية.

الفرع الثاني: عجز الموازنة

اختلف الفقه في اعتبار أن عجز الموازنة وأثره على سعر الفائدة، إذ يذهب أصحاب الرأي الأول للقول بأن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة النقدي ويمكن تفسير هذا التوقع من خلال نظرية الأرصدة القابلة للإقراض، حيث إن زيادة الكميات المعروضة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وزيادة الطلب الحكومي على الأرصدة القابلة للإقراض مع شرط ثبات العوامل الأخرى، حيث إن زيادة الكميات المعروضة تؤدي إلى زيادة ارتفاع الأسعار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، أما أصحاب الرأي الثاني فقد ذهبوا للقول بأن زيادة الإنفاق الحكومي لن يتسبب بالضرورة بزيادة معدل الفائدة، بمعنى آخر إن الاحتفاظ بالاستثمار الخاص قد لا يحدث فقط بسبب ارتفاع معدل الفائدة بل بسبب توقعات رجال الأعمال من زيادة الإنفاق الحكومي عبارة عن إجراء وقائي لظروف غير ملائمة.⁽¹⁾

وتتفق الباحثة مع أصحاب الرأي القائل بأن عجز الموازنة والإنفاق الحكومي لن يتسبب بالضرورة إلى تغيير سعر الفائدة.

الفرع الثالث: مدة القرض

إن المدة الزمنية للقرض تؤثر على سعر الفائدة إذ كلما طال مدة القرض زادت المخاطر المترتبة عليه من احتمالات عدم السداد والتغيرات الخاصة بالمركز المالي للمقترض المرتبطة بحصول التضخم في الاقتصاد، وبالنتيجة يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض الطويل أو المتوسط أي بمعنى أن الفائدة ترتفع كلما زادت الفترة الزمنية.⁽²⁾

الفرع الرابع: معدل التضخم

إن زيادة المستوى العام للأسعار مع ارتفاع معدل التضخم الناتج عن زيادة المعروض من النقود يؤثر على سعر الفائدة عن طريق التأثير في المعدل المتوقع، فمع توقع الأفراد باستمرار الزيادة في الكميات المعروضة من النقود فإنهم أيضاً يتوقعون ارتفاع المستوى العام للأسعار ويتوقعون أيضاً ارتفاع التضخم المتوقع، حيث إن تحليل الأموال القابلة للاقتراض قد أوضح أن الزيادة في المعدل المتوقع للتضخم مستقبلاً يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة، وعلى ذلك فإن أثر معدل التضخم المتوقع الناجم عن زيادة المعروض من النقود هو ارتفاع معدل الفائدة استجابة لارتفاع معدل التضخم المتوقع، كما إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سوف يرفع أيضاً معدل الفائدة عن طريق الأثر المتوقع لمعدل التضخم لأن الأفراد يتوقعون بأن التضخم سوف يرتفع على طول السنة وعلى هذا الأساس عندما تكون هناك توقعات بتوقف المستوى العام للأسعار عن الارتفاع فإن كلاً من التضخم والمعدل

(1) عبد القادر، متولي، مرجع سابق، ص 150.

(2) يونس، محمود ومبارك، عبد النعيم، مرجع سابق، ص 55.

المتوقع للتضخم، سينخفض راجعاً للصفر عندما يكون هناك أي ارتفاع في سعر الفائدة كنتيجة لارتفاع معدل التضخم المتوقع وسوف يعكس اتجاهه. (1)

الفرع الخامس: المخاطر

وتعني مخاطر عدم السداد، إذ إنه ما يدفع المقرض إلى رفع أسعار الفائدة في حالة ارتفاع المخاطر وبهذه الحالة يتم فرض أسعار فائدة على المقرضين الذين تكون مراكزهم المالية ضعيفة وتزداد مخاطرتهم من خلال عدم القدرة على السداد. (2)

وهنا لا بد لنا من أن نشير إلى الأثر المتكامل لمخاطر الائتمان وسعر الفائدة إذ يعدان من أهم مصادر المخاطر للمصارف التجارية فمخاطر الائتمان ومعدلات الفائدة احتمال يؤدي لفشل المقرض في سداد ديونه وتراجع ربحية المصرف بسبب التغير في أسعار الفائدة بينما تترك المصارف أهمية كلا الخطرين فإنها تميل إلى إدارة هذه المخاطر بشكل منفصل ومع ذلك فإن مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها بعضاً. (3)

الفرع السادس: عرض النقد

يعرف عرض النقد بأنه مجموع العملة المتداولة مضاف إليها بعض من أنواع الودائع التي تمثل التزاماً على المؤسسات المصرفية (4)، ويتحكم البنك المركزي بعرض النقد ويحدد عرض النقد معدل التضخم في الأجل المتوسط والطويل، حيث يوجد هناك العديد من العوامل المؤثرة في عرض النقد ومنها الاحتياطات غير المقرضة، الاحتياطات المقرضة، الاحتياطات الفائضة، نسبة الاحتياطي القانوني وتحدد جميع هذه العوامل من قبل البنك المركزي، أما العملة في التداول فتحدد من قبل الجمهور، ويحدد الجمهور الطلب على العملة في التداول وعلى الودائع المصرفية، في حين تحدد المصارف التجارية طلبها على الاحتياطات الفائضة، وتشارك مع البنك المركزي في تحديد الاحتياطات الفائضة، وبما أن هناك علاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، فالزيادة في النقود تؤدي إلى ظهور الفجوة التضخمية وعليه أشار كينز إلى أن إدارة عرض النقود تترك آثاراً إيجابية وسلبية في الاقتصاد، وبما أن النمو في الطلب الكلي يعتمد بشدة على النمو في عرض النقود، فمن المنطقي أن نقيس حالة السياسة النقدية من خلال معدل نمو عرض النقود.

المطلب الثاني

أثر تغير سعر الفائدة على المستهلك المالي

إن تغير أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي بانخفاضها وارتفاعها يرتب العديد من الآثار على المستهلكين منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، إذ إن قيام البنوك المركزية بإيجاد الحلول لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والوطني من خلال تغيير سعر الفائدة يثير العديد من الإشكاليات التي تواجه

(1) البكري، أنس، والصافي، وليد، مرجع سابق، ص70.

(2) الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، مرجع سابق، ص85.

(3) حبي، ميساء سعد (2021)، الأثر المتكامل لمخاطر الائتمان وسعر الفائدة وانعكاسه في السلامة المالية للمصارف باستعمال نموذج ARDL، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، العراق، ص42.

(4) يونس، محمود ومبارك، عبد النعيم، مرجع سابق، ص57.

المستهلكين الماليين. وفي هذا المطلب نعرض لأثر تغير سعر الفائدة على المستهلك المالي وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية لخفض سعر الفائدة

إن خفض سعر الفائدة يترك آثاراً إيجابية على عوائد الأسهم وعوائد بورصة الأوراق المالية من منطلق مزايا الرفع المالي للتمويل بالديون باعتباره أقل كلفة من التمويل بالملكية هذا بالإضافة إلى الأثر الإيجابي لخفض أسعار الفائدة في التحفيز المالي وزيادة حركة الاستثمارات المباشرة داخل الاقتصاد. (1)

الفرع الثاني: الآثار السلبية لرفع سعر الفائدة

يلحق رفع سعر الفائدة ضرراً بالمستهلكين الماليين، ومن هنا ثار الخلاف حول أحقية البنوك في رفع أسعار الفائدة، فقد ذهب رأي إلى القول بعدم أحقية البنك برفع سعر الفائدة على اعتبار أنها تضر إضراراً وخيماً بالمستهلكين وبالنتيجة بالنمو الاقتصادي. (2)

ويبرر هذا الرأي ما ذهب إليه القول بأن رفع أسعار الفائدة له العديد من الانعكاسات السلبية إن كان على الاقتصاد برمته أو على الأفراد بشكل خاص، فانعكاساته على الاقتصاد تتمثل بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع وتيرة الاستثمار، كما يؤدي ذلك لتأثر القطاعات الإنتاجية برفع أسعار الفائدة إذ يؤدي إلى عدم الاقتراض أو تأجيل الاقتراض الذي يستهدف مشاريع إنتاجية كالتوسع في المشاريع القائمة أو فتح مشروعات جديدة وهذا بدوره يؤدي لإبطاء عمليات التوظيف وزيادة في أعداد العاطلين عن العمل، كما أن الأسواق المالية (3) تتأثر سلباً برفع سعر الفائدة إذ يؤدي ذلك بأن يلجأ المتعاملون في الأسواق المالية والمستثمرون في الأسهم في حال رفع أسعار الفائدة إلى القيام بإيداع أموالهم في البنوك وذلك للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة الأمر الذي يؤدي لانخفاض أسعار الأسهم وعوائد بورصة الأوراق المالية الأمر الذي يؤدي للركود في هذه الأسواق. (4)

ومن الآثار السلبية لرفع سعر الفائدة تقليل شهية المستثمرين في الإنفاق الاستثماري الذي يخلق طلباً على مدخلات الإنتاج في السوق ومن ثم المزيد من التضخم كون أي اقتراض من البنوك لتمويل هذا الإنفاق الاستثماري سيكلف فائدة أعلى (5).

(1) النجار، جميل (2022)، قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على عوائد مؤشرات السوق المالي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، نابلس، الجلد 36، العدد 1، ص 41.

(2) أبو الفتوح، أحمد، مرجع سابق، ص 122.

(3) هي سوق ادخار شبه سائل والائتمان طويل الأجل الذي يخصص للتمويل الاستثماري وتلعب أجهزة الوساطة المالية المصرفية واللامصرفية دوراً رئيساً في تكوين هذا السوق ويتوقف نجاحها على مدى وجود المدخرين فضلاً عن توفر مناخ ملائم من حيث كفاءة البنية الأساسية للاقتصاد وملاءمة تشريعات الاستثمار. (الزبيدي، حمزة محمود (2000)، إدارة الاستثمار والتمويل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 25).

(4) النجار، جميل (2022)، قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على عوائد مؤشرات السوق المالي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، نابلس، فلسطين، المجلد 36، العدد 1، 2022، ص 41.

(5) إبراهيم، أحمد عبد (2023)، الآثار المتوقعة لرفع سعر الفائدة وتحرير سعر الجنيه على الاقتصاد المصري في ضوء التحديات المعاصرة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مصر، المجلد 4، العدد 1، الجزء 4، كانون ثاني، 2023، ص 248.

المبحث الثالث

موقف القضاء الأردني من رفع سعر الفائدة

المطلب الأول

عدم أحقية البنك برفع أسعار الفوائد على العقود القديمة دون الرجوع للمقترض

الفرع الأول: (الحق القانوني في تحديد الحد الأدنى والأعلى لأسعار الفوائد للبنك المركزي).

إن المشرع الأردني منح البنك المركزي الحق في تحديد الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد والعمولات، وهذا ما جاء في نص المادة رقم (43) من قانون البنك المركزي، إذ نصت: "البنك المركزي أن يصدر للبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة باستثناء البنوك والمؤسسات المالية للعمل بالاستثمار وفق الشريعة الإسلامية أو أمر تنشر في الجريدة الرسمية وبوسائل الإعلام الأخرى يرد فيها ما يلي:

أ- الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء وذلك دون التقيد بأحكام أي تشريع أو نظام آخر يتعلق بالفوائد أو المراجعة. (1).

والتشريع الفرنسي يتفق مع الرأي القائل بعدم أحقية البنوك في رفع سعر الفائدة بالإرادة المنفردة حيث نصت المادة 1907 من القانون المدني الفرنسي على أن الفائدة إما قانونية أو اتفاقية ويمكن للفائدة الاتفاقية أن تتجاوز نسبة ما نص عليه القانون ما لم يمنع القانون ذلك ويجب أن تتضمن الفائدة الاتفاقية كتابة.

وكذلك أخذ المشرع الفرنسي بصورة جديدة من صور الإكراه وهي الإكراه الاقتصادي الذي يكون نتيجة استغلال حالة التبعية التي نص عليها في المادة 1143 من قانون العقود الفرنسي وجعل جزاء الإكراه في المادة 1142 سبياً لبطلان العقد.

أما بالنسبة للقانون الأمريكي حيث السلطة التقديرية الواسعة للقاضي الأمريكي في كافة العقود ولا سيما أيضاً في العقود النموذجية المعدة مسبقاً حيث أعطت السلطة للقاضي في إبطال وتعديل شروط العقد وبذلك فإن شرط رفع سعر الفائدة في القانون الأمريكي يعود للقاضي في إقرار قانونية رفع سعر الفائدة من عدم جواز ذلك وبناءً على العقد المعروض أمامه وبذلك لا يكون التعديل إلا من خلال القضاء (2).

وجاء في قرار محكمة التمييز بصفتها الحقوقية: "وحيث إن سلطة البنك المركزي في إصدار الأوامر والقرارات بتحديد الحد الأعلى والأدنى لمعدلات الفوائد استناداً إلى المادة المذكورة لا يعني بحال من الأحوال اعتبار ما يصدره من قبيل القواعد المتعلقة بالنظام العام التي تسري بأثر مباشر على ما يستحق في ظلها من فوائد العقود السابقة على العمل بها، ذلك أن الأصل في استحقاق الفوائد الاتفاقية هو اتفاق الدائن مع المدين، فإذا اتفق الطرفان على سعر معين فلا يجوز للدائن أن يستقل برفعه ذلك أن أسعار الفائدة الجديدة في حال رفعها من قبل البنك

(1) المادة رقم (43) من قانون البنك المركزي الأردني رقم(23) لسنة 1971م وتعديلاته

(2) عبدالله، فاطمة (2020). بطلان العقد لاختلال التوازن المجحف كأثر لعدم تكافؤ المتعاقدين (نظره في القانون الأمريكي ودعوة للإقرار في القانون المصري) بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية و القانونية، العدد التاسع و الثلاثون، القاهرة.

المركزي تسري على العقود الجديدة المنظمة بعد صدورها أما بالنسبة للعمليات والعقود السابقة على صدورها فإن العبرة تكون لما تم الاتفاق عليه عند التعاقد لما كان ذلك وكانت العلاقة بين الطاعن والمميز ضده تخضع بحسب الأصل لمبدأ سلطان الإرادة فإن قرارات البنك المركزي لا تعتبر على إطلاقها من قبيل القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام ولا يترتب البطلان على مخالفتها فيما تعقده البنوك مع عملائها من عقود مصرفية إلا إذا جاوز سعر الفائدة المتفق عليها الحد الأقصى الذي تحدده تلك القرارات اعتباراً بأن الحد الأقصى المقرر للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانوناً هو مما يتصل بقواعد النظام العام التي تستوجب حماية الطرف الضعيف في العقد من الاستغلال.

ومؤدى ذلك أن العقود السابقة على صدور قرار برفع الفائدة تبقى محكومة بالاتفاق الجاري بين الطرفين وخاضعة للقوانين التي نشأت في ظلها ولا يغير من ذلك أن يرد شرطاً بالعقد المبرم بينهما على تحويل البنك الدائن رخصة رفع نسبة الفائدة المتفق عليها ودون حاجة لموافقة مجددة من العميل المدين، إذ لا يستطيع البنك الدائن بإرادته المنفردة رفع نسبة الفائدة عن النسبة المتفق عليها عند إبرام العقد عليها هي تلك التي جاءت باتفاق الطرفين مكتوبة بخط اليد في العقد دون غيرها من شروط مطبوعة وحيث إن الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإنه لا يكون ملزماً بعد ذلك بأن يتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم ويرد على كل قول أو حجة أثاروها ما دام في قيام الحقيقة التي أوردها واطمأن إليها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره يكون على غير أساس.

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز موضوعاً وتصديق الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها⁽¹⁾.

الفرع الثاني: قاعدة عدم رجعية القوانين

إذ يعتبر مبدأ عدم رجعية القوانين من المبادئ العامة التي تتضمنها دساتير الدول، ولهذا فإن رجعية القوانين تلقى معارضة شديدة، وتعتبر استثناء من القواعد القانونية السليمة التي لا تقرر نفاذ القوانين إلا على الحوادث المستقبلية، وأغلب الدول تحرص على تحريم الرجعية في القرارات إلا في أضيق الحدود. والفقرة (د) من المادة رقم (44) من ذات قانون البنك المركزي الأردني نصت على أن لا يكون لهذه القرارات الصادرة من قبل البنك المركزي أثر رجعي.

إن محكمة التمييز الأردنية ومن خلال قرارها رقم 1208 لسنة 2019 بتاريخ 31-12-2019 قد حكمت لصالح شخص اقترض من أحد البنوك قرصاً سكنياً، وقد رفع البنك قيمة الفائدة على هذا القرض عما كانت عليه عند توقيع العقد، وقد جاء في نص القرار: "أن أسعار الفائدة الجديدة في حال رفعها من البنك المركزي تسري على العقود الجديدة فقط، وأن العبرة تكون لما تم الاتفاق عليه عند التعاقد، فلا يستطيع البنك بإرادته المنفردة رفع سعر الفائدة عن المتفق عليه في العقد في ظل صدور قرار جديد من البنك المركزي برفع الفائدة، فإذا اتفق الطرفان على سعر معين للفائدة فلا يجوز أن يستقل الدائن برفعه، إضافةً إلى أن سلطة البنك المركزي في إصدار القرارات لتحديد الحد الأدنى والأعلى للفوائد لا يعني بحال من الأحوال إجازته على الخروج على القواعد العامة. ومؤدى

(1) تمييز حقوق رقم ١٢٠٨ / ١٢ / ٢٠١٩ تاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩

ذلك أن العقود السابقة على صدور قرار البنك المركزي برفع الفائدة تبقى محكومة بالاتفاق الجاري بين الطرفين وخاضعة للقوانين التي نشأت في ظلها ولا يغير من ذلك أن يرد شرط بالعقد المبرم بين البنك والعميل على تخويل البنك الدائن رخصة رفع نسبة الفائدة المتفق عليها ودون حاجة لموافقة مجددة من العميل المدين، إذ لا يستطيع البنك الدائن بإرادته المنفردة رفع نسبة الفائدة عن النسبة المتفق عليها عند إبرام العقد في ظل صدور قرار جديد من البنك المركزي برفع نسبة الفائدة، وأن نسبة الفائدة المعول عليها هي تلك التي جاءت باتفاق الطرفين مكتوبة بخط اليد في العقد دون غيرها من شروط مطبوعة.

وكذلك جاء في قرار محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية رقم 8946 لسنة 2022 الصادر بتاريخ 2023/6/15 حول رفع سعر الفوائد البنكية حيث تم تأييد قرار محكمة الاستئناف في عدم جواز المطالبة بالزيادة على نسبة الفائدة وتثبيت القرض وبذلك فإن محكمة التمييز رسخت مبدأ عدم جواز رفع الفوائد بالإرادة المنفردة للبنك.

المطلب الثاني

أحقية البنك برفع أسعار الفوائد على العقود القديمة دون الرجوع للمقترض

وبالمقابل فيمكن إن تحتج البنوك على رفع أسعار الفائدة بالحجج الآتية:

الفرع الأول: (قاعدة العقد شريعة المتعاقدين)

إذ يعد مبدأ العقد شريعة المتعاقدين من أهم المبادئ القانونية وخاصة في مجال القانون المدني إذ أصبح مبدأ ثابتاً ومستقراً وذات مفهوم ثابت ودقيق في مجال نظرية العقد وهو يشير إلى أن الأصل في العقد متى نشأ صحيحاً طبقاً للقانون التزم المتعاقدان به وخضعا له كما يخضعان للقانون (42).

فالعقود المبرمة بين البنوك والعملاء تتضمن بنداً يسمح للبنوك برفع مقدار الفائدة تبعاً لقرارات البنك المركزي برفعها، وإن توقيع العميل على هذا العقد يعني موافقته على هذا البند والعقد شريعة المتعاقدين.

الفرع الثاني: قاعدة (الغنم بالغرم).

ومعنى هذه القاعدة أن من ينال نفع شيء يجب أن يتحمل ضرره فالمضرة بمقابلة المنفعة ولذا قيل بأن الغرم مجبور بالغرم (1).

في حال قرر البنك المركزي تخفيض قيمة الفائدة على القروض فإن ذلك يسري على العقود القديمة والجديدة للمقترضين من قبل البنوك وحينها لن نسع احتجاجاً على تخفيض قيمة الفائدة إذ على البنوك الالتزام بهذا القرار، وفي حالة عدم قيام أي بنك بتخفيض قيمة الفائدة فإن ذلك مدعاة لاحتجاج العملاء على البنك الذي لم يتم بتخفيض قيمة الفائدة.

إذ جاء في قرار لمحكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية: "وتجد محكمتنا من استعراض المادة السابعة من عقد القرض موضوع الدعوى والذي لم تناقشه محكمة الاستئناف ولم تستخلص واقعة الدعوى وفقاً للثابت لها منها إذ إن دلالتها ما يلي:

(1) الزعبي، محمد يونس فالح (2005)، القواعد الفقهية المختصة بمقومات الحكم القضائي وتطبيقاتها في القضاء الشرعي الأردني، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، ص192.

إن للبنك الحق برفع نسبة الفائدة و/أو العمولة في أي وقت بعد توقيع هذا العقد وحسب متوسط سعر تكلفة الأموال لديه (البنك) دون أن يكون للمقترض أو الكفيل الاعتراض على ذلك.

للبنك الحق في رفع نسبة الفائدة والعمولة على ضوء التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني برفع سعر الحد الأدنى للفائدة على الحسابات المدينة و/أو رفع الحد الأقصى للعمولة على حساب القرض و/أو زيادة نسبة الحد الأدنى للفائدة التي تدفعها البنوك على الودائع.

وللبنك الحق باحتساب فوائد وعمولة تأخير حسب التعليمات الإدارية على المبلغ المستحق والمتأخر الدفع من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام دون الحاجة إلى إشعار المقترض.

وطالما أن العلاقة بين الفريقين علاقة عقدية ويحكمها عقد القرض المبرم بينهما وحيث إن المادة السابعة من عقد القرض المشار إليها أعلاه تناولت مفردات ودلالات تختلف كل منها عن الأخرى.

وحيث إن محكمة الاستئناف تناولت بالبحث تعليمات البنك المركزي على وجه العموم بما في ذلك التعليمات والأوامر التي سيصدرها في المستقبل وعالجت الدعوى بمقتضاها عند قولها (... كما أن المدعى عليه لا يملك بإرادته المنفردة رفع نسبة الفائدة على النسبة المتفق عليها عند إبرام العقد في ظل صدور قرار جديد من البنك المركزي برفع نسبة الفائدة...) وأنها لم تشر إلى تفصيلات تلك التعليمات والأوامر التي يصدرها في الحاضر والمستقبل للبنوك التي يحدد فيها الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء الأمر الذي كان يتعين عليها (فعله) إذ لا تملك القضاء بتعليمات وأوامر مستقبلية بيان تفاصيل التعليمات والأوامر النافذة أثناء فترة سريان مدة عقد القرض موضوع هذه الدعوى لتتناولها بالبحث وبيان تاريخ نفاذها، مع الأخذ بعين الاعتبار دلالة ما ورد في المادة (7) من العقد ذاته بهذا الخصوص، وذلك بعد بيان أي من مفردات هذه المادة ينطبق على واقعة الدعوى لا سيما أن التعليمات والأوامر التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين (43 و44) من قانون البنك المركزي الأردني تنطبق على جميع أنواع المعاملات التي تشملها تلك التعليمات والأوامر حسب المواعيد المقررة لها فيها.

وحيث لم تراعى محكمة الاستئناف ذلك الأمر الذي يحول دون تمكين محكمتنا من بسط رقابتها عليه مما يجعل هذا السبب يرد على الحكم المطعون فيه مما يستوجب نقضه.

وتأسيساً على ما تقدم نقرر قبول الطعن موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة للرد على باقي أسباب الطعن وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني⁽¹⁾.

ونرى أنه ليس من حق البنوك رفع نسب الفائدة على العقود القديمة للمقترضين فالأصل في القرارات عدم سريانها بأثر رجعي، كما أن غالب المقترضين لا يتم تنبيههم على هذه النقطة في عقود البنك حتى وإن وجدت فمن النادر القيام بقراءة بنود العقود من قبل البنوك للمقترضين بالإضافة لرداءة الصياغة وصغر الخط الذي يمنع الكثيرين من قراءة بنود العقد. ولكل ما سبق فإننا نرى بأن مثل هذا الشرط وهو التغير في سعر الفائدة يجب أن يكون مكتوباً بخط اليد وموقعاً من قبل المقترض لكي يتم اعتماده والاحتجاج به. وبذلك لا بد من وجود نظام قانوني

(1) تمييز حقوق 3425 لسنة 2021 تاريخ 30-12-2021. موقع قرارك. [/https://qarark.com](https://qarark.com)

يعالج إليه زيادة سعر الفائدة والأسس التي تقوم عليها ضمن إطار حماية للمقترض وما يضمن تحقيق مصالح طرفي عقد القرض والاقتصاد الوطني من خلال نص واضح و صريح وبموافقة البنك المركزي.

الخاتمة

أولاً: النتائج

1. اختلف الفقه في تحديد مفهوم سعر الفائدة، والأسباب المؤدية إلى تغييره.
2. تعددت النظريات الفقهية المتعلقة بسعر الفائدة، وأثره على المستهلك المالي وعلى النمو الاقتصادي.
3. اختلف الفقه بين مؤيد ومعارض لأحقية البنك في رفع سعر الفائدة.
4. إن موقف المشرع الأردني ومن خلال قرارات محكمة التمييز الأردنية لم تكن حاسمة في هذا الأمر إذا تم بيان أن هناك قرارات تؤيد حق البنك في رفع سعر الفائدة وهناك قرارات ترفض هذا الحق.

ثانياً: التوصيات

1. توصي الباحثة بتعديل المادة 43/أ من قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته بحيث تصبح على النحو الآتي: للبنك المركزي أن يصدر للبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة باستثناء البنوك والمؤسسات المالية للعمل بالاستثمار وفق الشريعة الإسلامية أوامر تنشر في الجريدة الرسمية وبوسائل الإعلام الأخرى، يحدد فيها ما يلي :
أ. الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء على أن لا تتأثر التسهيلات الائتمانية السابقة بهذه الأوامر الجديدة.
2. نتمنى اجتماع محكمة التمييز بهيئتها العامة للبت في الأمر بقرار هيئة عامة.
3. نتمنى من المشرع الأردني بالتأكيد على عدم أحقية البنك برفع سعر الفائدة من تلقاء ذاته واعطاء القاضي السلطة في ذلك كما هو معمول به في القانون الأمريكي.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (2010)، لسان العرب، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت.
2. أبو الفتوح، أحمد (1998)، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
3. الأمين، عبد الوهاب (2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، جامعة عمان الأهلية، الأردن.
4. البرماوي، راشد (1971)، الموسوعة، دار النهضة العربية، مصر.
5. البكري، أنس، والصافي، وليد (2002)، الأسواق المالية، دار المستقبل، الأردن.
6. خلف، فليح (2006)، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن.

7. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل (1990)، النقود والبنوك، جامعة بغداد، العراق.
8. ربيع، رجاء (2013)، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. الزيادين، جميل (1999)، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
10. عبد القادر، متولي (2010)، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن.
11. عناية، غازي حسين (1996)، التضخم المالي، ط2، دار شهاب للنشر، الجزائر.
12. عيد، عادل عبد الفضيل (2011)، نظرية الربح وتطبيقاتها في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر.
13. كراجة، عبد الحليم وآخرون (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
14. مصطفى، أحمد فريد (2009)، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
15. يونس، محمود ومبارك، عبد النعيم (2003)، النقود وأعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

ثانياً: الرسائل والأبحاث المنشورة

1. إبراهيم، أحمد عبد (2023)، الآثار المتوقعة لرفع سعر الفائدة وتحرير سعر الجنيه على الاقتصاد المصري في ضوء التحديات المعاصرة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مصر، المجلد 4، العدد 1، الجزء 4، كانون ثاني، 2023.
2. بلعوز، بن علي (2004)، أثر تغيرات سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. حبي، ميساء سعد (2021)، الأثر المتكامل لمخاطر الائتمان وسعر الفائدة وانعكاسه في السلامة المالية للمصارف باستعمال نموذج ARDL، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، العراق.
4. الزعبي، محمد يونس فالح (2005)، القواعد الفقهية المختصة بمقومات الحكم القضائي وتطبيقاتها في القضاء الشرعي الأردني، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان.
5. سناجلة، باسل العجلوني (2021)، أثر سعر الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
6. عبدالله، فاطمة (2020). بطلان العقد لاختلال التوازن المجحف كأثر لعدم تكافؤ المتعاقدين (نظرة في القانون الأمريكي ودعوة للإقرار في القانون المصري) ، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد التاسع والثلاثون، القاهرة.
7. عبد الجواد، إسلام، بطلق، أجياد (2023)، محددات صافي هامش الفائدة للمصارف العاملة في فلسطين، مجلة النجاح للأبحاث، جامعة النجاح، فلسطين، المجلد 37، العدد 8.
8. عجولي، خالد (2009)، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية الراهنة، بحث منشور، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

9. عديلة، حاتم أحمد (2021)، صياغة نموذج المشاركة في الربح والخسارة وأثره على النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الجامعة القاسمية للاقتصاد الإسلامي، الإمارات، المجلد 1، العدد 1.
10. العشران، ثمار محمود فضل (2023)، أثر معدل الفائدة على التمويل في المصارف الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
11. عواد، حنين قاسم (2021)، تأثير أسعار السلع الأساسية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف على أداء مؤشر بورصة عمان للأوراق المالية للفترة من 1990-2019، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
12. غطاس، فاتح (2019)، أثر التضخم على سعر الفائدة "سعر خصم لبنك الجزائر" دراسة قياسية للفترة 1990-2017، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
13. الفرخان، أسامة (2002)، محددات معدل الفائدة في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
14. محمد علي، مصطفى (2021)، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
15. النجار، جميل (2022)، قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على عوائد مؤشرات السوق المالي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين، المجلد 36، العدد 1.

ثالثاً: القرارات

1. قرار محكمة التمييز الأردنية رقم 1208 / 2019 والصادر بتاريخ 2019/ 12/31 موقع قرارك.
2. محكمة التمييز الأردنية بصفتها الحقوقية رقم 8946 لسنة 2022 الصادر بتاريخ 2023/6/15. موقع قرارك.
3. تمييز حقوق رقم 6153 لسنة 2022 الصادر بتاريخ 27-10-2022 موقع قرارك.
4. تمييز حقوق رقم 3425 لسنة 2021 تاريخ 30-12-2021. موقع قرارك. <https://qarark.com>
5. قرار محكمة استئناف إربد رقم 2022/1877 والصادر بتاريخ 26-9-2022، موقع قرارك.

رابعاً: المواد والقوانين

1. قانون البنك المركزي رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته.
2. قانون البنوك الأردني رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته.
3. المادة رقم (43) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971م وتعديلاته.